مداخلة:

الملتقى الوطني حول السياسة الاستعمارية الموسوم بـ:

" التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية (1970-1940م) "

يوم: 01 ديسمبر 2025

الاسم واللقب: عبد المنعم هامل

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر " أ ".

التخصص: تاريخ حديث ومعاصر

الهيئة المستخدمة: جامعة عباس لغرور – خنشلة –

رقم الهاتف: 0696430604

البريد الإلكتروني المهني: hamel.abdelmounaeme@univ-khenchela.dz

المحور الرابع: أثر التشريع الفرنسي على الحياة الثقافية والتعليمية للجزائريين

عنوان المداخلة: انعكاسات التشريع الفرنسي على الحياة التعليمية للجزائريين (1870 – 1940)

الملخص:

سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية جاهدة في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية، القائمة أساسا على الدين الإسلامي واللغة العربية فكان مشروعها قائما على تدمير وإتلاف التراث العربي الإسلامي، ونهبه من الخزائن والمكتبات، تمهيدا لطمسه، وهذا بفضل إصداره لترسانة من التشريعات والقوانين والتعليمات والقرارات والأوامر، عنصرية. ومعادية للدين الإسلامي وللغة العربية.

وفي المقابل فُرض نمط ثقافي وتعليمي فرنسي، ومحاولة نشرها في أوساط الجزائريين، بهدف تهديم البنى الحضارية للمجتمع الجزائري وخلق جيل من الجزائريين متشبعين بالثقافة الفرنسية يسهل استلابهم فكريا وماديا.

Abstract:

The French colonial administration actively pursued a policy aimed at dismantling the pillars of the Algerian national identity, which was fundamentally rooted in the Islamic religion and the Arabic language. Its strategy was based on systematically destroying and damaging the Arab-Islamic heritage, plundering it from archives and libraries as a prelude to its eradication. This was facilitated through the enactment of a series of racist laws, regulations, instructions, decrees, and orders that were hostile to both Islam and the Arabic language.

Conversely, a French cultural and educational model was forcibly imposed in an attempt to disseminate it among the Algerian populace. The ultimate objective was to dismantle the civilizational foundations of Algerian society and to create a generation of Algerians steeped in French culture, thereby facilitating their intellectual and material alienation.

مقدمة:

إن الغزو الثقافي كما هو معلوم لا يقل خطورة عن الغزو العسكري، ولهذا اتخذ الفرنسيون التعليم وسيلة لتحقيق أهدافهم والمتمثلة في القضاء على المقومات الحضارية للجزائريين وبالتالي تسهل عليهم السيطرة الكاملة على أرضهم وإمكانياتهم المادية، ولما كان الأمر كذلك اهتم الاستعمار منذ البداية بالمدرسة والتعليم، لأن حاجة الناس إلى العلم لا تنقطع، فالإقبال عليه غريزة دافعة إلى طلبه، كما أن التعليم يتضمن تنشئة الأجيال وهذه المدارس تصبغهم وتوجههم بوجهتها.

وقد ارتبط تاريخ التعليم في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي سنة 1830 ارتباطاً وثيقاً بالمشروع الاستعماري الذي سعى إلى السيطرة الشاملة على كل مجالات الحياة. حيث تظافرت جهود عديد الإدارات الفرنسية، من وزارة التربية والتعليم إلى الولاية العامة، كما لم تتوان مديرية الشؤون الأهلية عن بذل الجهود لفرض تعليم فرنسي محدود ومحاربة التعليم العربي الأهلي.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، أخذت التشريعات الفرنسية بعداً أكثر تنظيماً وتأثيراً، إذ أصبحت الأداة الرئيسة في ضبط التعليم وتوجيهه، وأصبحت المدرسة وسيلة مباشرة لنشر اللغة والثقافة الفرنسيتين، وإبعاد الجزائريين عن جذورهم العربية الإسلامية. امتدت هذه السياسة لتشمل مختلف جوانب الحياة التعليمية كالمناهج، والمعلمين، ولغات التدريس، وتمويل المدارس، وكان لتكريس هذه القوانين والتشريعات أثار وخيمة مست جميع الجوانب ونخص بالذكر الحياة التعليمية للجزائريين.

إنطلاقا من الطرح السابق فإن إشكالية الموضوع هي:

إلى أي مدى أثّر التشريع الفرنسي في الجزائر خلال الفترة (1870–1940) على بنية التعليم ومضامينه، وما انعكاس ذلك على الهوية الثقافية والاجتماعية للجزائريين؟

أولا: التشريع الفرنسي كأداة استعمارية لتنظيم التعليم

بعد سقوط العاصمة وتوقيع معاهدة الاستسلام رسميا يوم: 05 جويلية 1830م، انطلق هذا الاحتلال في تطبيق مشاريعه السياسية والعسكرية وحتى الثقافية معتمدا بصفة خاصة على الجبهة التعليمية لتطبيق مشروعه الثقافي، والتوغل والابتزاز والهيمنة [1].

وقد تميزت السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر بطغيان روح العدائية وانتشار الحقد ضد الثقافة العربية الإسلامية وأصحابها، فقد كان من نتائج الحرب الاستعمارية على الجزائر تدمير

[1]- عمر بن **قينة**، المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 23 .

المؤسسات الثقافية وتحويلها إلى كنائس مسيحية فحولت مسجد كتشاوة الذي أصبح كاتدرائية ومسجد علي بن بتشين الذي أصبح قديسة الأنصار[1].

كذلك نجد أن السلطات المحتل عملت على تشريد المدرسين وتشتيت التلاميذ وتوقيف نشاط الزوايا والمساجد وكذا المدارس [2]، لهذا نجد أن هذا النوع من التعليم الأهلي بدأ بالتلاشي عندما استولى المستعمرون على الأوقاف التي تعتبر من أهم موارده، حيث نجد أن ألكسي دو طوكفيل كتب في تقريره سنة 1847 واصفا هذه الحالة: {{لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سد حاجات الإحسان والتعليم العام، وذلك كأن حولنا جزئيا عن استعمالاتها السابقة وفصلنا المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تنهار، وبعثرنا الحلقات الدراسية، وقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وجهلا وأشد همجية بكثير على ما كان عليه قبل أن يعرفنا }} [3].

ولتحقيق هذا الغرض سارعت إدارة الاحتلال إلى إصدار العديد من القرارات والقوانين والمراسيم أهمها:

الأمر الملكي 23 مارس 1843م: جاء كأكبر ضربة للمؤسسات التعليمية لاستيلائه على الأوقاف وضمها لأملاك الدولة [4]، وعملت سلطات الاحتلال الفرنسي على محاربة اللغة العربية ومؤسساتها الثقافية، وبموجب مجموعة من القرارات أدت إلى تقليص حجم التعليم ونوعيته ومدارسه ومؤسساته العربية الإسلامية طيلة فترة الاحتلال [5]، والمؤسف في الأمر أن جبروت المستعمر مس اللغة العربية والدين الإسلامي وهاجمت لغة القرآن ومؤسساتها الثقافية والدينية لأنه لا يمكن فهم الدين الا باللغة العربية وكذلك كونها وسيلة للدعوة إلى الثورة على السلطات الفرنسية، فطردوا معلميها كونهم يدعون للمناهضة الغربية ويقفون في وجه الغزو الثقافي [6].

---

[1]-محمد بن موسى، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين على عهد الجمهورية الثالثة (1881 – 1912)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المعاصر، إشراف: سعيدي مزيان، المدرسة العليا للأساتذة (بوزريعة)، الجزائر، 2017 ، ص 23

[2]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ترجمة: مسعود الحاج مسعود وأ. بكلي، ج01، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 582.

[3]- الغالي العربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ، ص 22

[4]- محمد بن موسى، المرجع السابق، ص 23 .

[5]- محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، 2014، ص ص 23 – 24 .

[6]- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص 44 .

أ- الخلفية القانونية والسياسية للتشريع الفرنسي في الجزائر

تعود جذور التشريع الفرنسي المنظم للتعليم في الجزائر إلى منتصف القرن التاسع عشر، عندما شرعت الإدارة الاستعمارية في إصدار سلسلة من المراسيم والقوانين التي حددت طبيعة التعليم في المستعمرة.

ومن أبرزها:

1- القوانين الفرنسية الصادرة في منتصف وأواخر القرن 19 م:

***- إصدار قرار بتاريخ 6 أوت 1850م:** الذي ينص ويطالب بإنشاء ستة مدارس (عربية - فرنسية) بالعاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة ، بليدة، مستغانم، وذلك لتدعيم اللغة العربية والفرنسية معا [1]. وكان يشرف على هذه المدارس فرنسيين يشترط فيهم أن يكونوا حاملين لشهادة الكفاءة لتعليم اللغة العربية مع مساعدة بعض الجزائريين [2].

***- مرسوم 30 سبتمبر 1850م:** الذي ينص على إنشاء ثلاث مدارس واحدة في قسنطينة واخرى مقرها في تلمسان وثالثة في المدية، كان لكل مدرسة ثلاثة معلمين مسلمين جزائريين أحدهم مدير المدرسة، سميت تلك المدارس (الفرانكو-إسلامية) وتقوم بتدريس الفقه والمواد الدينية الإسلامية واللغة العربية، هدفها تكوين موظفين للعدالة والإمامة والتعليم الخاص للمسلمين، ورغم أن إدارتها كانت عربية ومعلميها من العرب فهي مدارس تقع تحت إشراف الحاكم العام، ولكن بعد صدور مرسوم 1863 الذي قام بتعديل في بعض المواد وإضافة اللغة الفرنسية والتاريخ الفرنسي... وأصبح يدرس هذه المواد معلمون فرنسيون [3].

***- التقرير الصادر في 1851م:** الذي طالب بضرورة الشروع في تكوين جيل جديد من الجزائريين في المدارس الفرنسية الذين لم يحضروا الغزو والمقاومة، وإنما نشأ في عهد الاحتلال وفتح عينيه على الجزائر الفرنسية، وبدأوا في فتح مدارس ابتدائية ومتوسطة تستوعب أبناء الجزائريين الموظفين والمستخدمين في الإدارة الفرنسية وسموها بالمدارس الأهلية [4]،

---

[1] - Poulard Maurice, l'enseignement pour les indigènes en Algérie, imprimerie administrative, Alger, 1910, P 87.

[2]- آسيا بلحسين رحوي، وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع 7، ديسمبر 2011، ص 63.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 - 1954، ج03، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1998، ص ص 370 – 373 .

[4]- علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2015، ص 712.

وقد اتخذت الإدارة الفرنسية إجراءات تعسفية للحد من التعليم العربي الإسلامي، ونشر التعليم المختلط العربي الفرنسي .

*- **مرسوم في سنة 1859م:** أصدرته الحكومة العامة ويقضي: "بتحديد عدد التلاميذ الملتحقين بالكتاتيب في كل دائرة ومقاطعة، وذلك بهدف تحويلهم إلى المدارس العربية الفرنسية التي هجروها، وبالمقابل تقليص نشاط التعليم العربي [1].

*- **مرسوم 31 أكتوبر 1863 م: الذي** نص على تأسيس مفتش عام للمؤسسة التعليمية الخاصة بالجزائريين عبر كل تراب الوطن الجزائري، ويرتفع في هذه الفترة عدد المدارس حسب الإحصائيات حيث بلغ عدد المدارس سنة 1864 حوالي ثمانية عشر مدرسة، وما بين 1865 - 1866تزايدت المدارس ففي وهران وصل عدد المدارس إلى 36 مدرسة، وفي عام 1870 بالجزائر كلها 31 مدرسة في المنطقة المدنية، و5 مدارس في المنطقة العسكرية مع 13 ألف تلميذ[2] .

وكان هدف فرنسا من تعليم الأهالي أن يأخذوا عنها فكرة راقية ونقية ومثال للتقدم ومعلومات حول عظمتها وقوتها العسكرية، ورغم ذلك نجد أن هذا النوع من المدارس لم يعرف إقبال كبير نظرا للصعوبات التي كان يواجهها السكان، وغياب الثقة بين الأهالي والمستعمر [3] .

*- **قانون 28 أكتوبر 1870م:** في إطار تغيير نمط المؤسسات التعليمية قامت فرنسا بإصدار مرسوم أكتوبر 1847م، الذي ألغي المعاهد العربية الفرنسية وألحق طلابها بثانوية العاصمة ومعهد قسنطينة مع فصل التلاميذ الجزائريين عن الأوروبيين [4].

في أعقاب الرابع من سبتمبر 1870، قررت عدة بلديات، وعلى رأسها بلدية الجزائر وبلدية قسنطينة، أن يكون التعليم الابتدائي في مناطقهم علمانيًا حصريًا، وقد أقرّت السلطة الإدارية للمحافظة هذه القرارات. ومع ذلك، وفي عام 1872، ألغى الحاكم العام للجزائر دو قيدون (de Gueydon)، من خلال عدة مراسيم التصاريح الصادرة عن المحافظين، فتقدمت المجالس البلدية المتضررة بطعون أمام مجلس الدولة، الذي رفض هذه الطلبات في قرارين صادرين بتاريخ 23 مايو و27 يونيو 1873. إلا أن هذه الفترة لم تكن سوى توقف قصير في مسار تطوير التعليم العلماني.

---

[1]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الآمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 56 .

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 52 – 53 .

[3]- غي برفيليي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية 1888 -1962، تر: مسعود حاج مسعود، أ. بكلي، ع. بالعربي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 388.

[4]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 132 ، 134 .

تطور التعليم العام في الجزائر تدريجيًا، حيث أصبح منذ ذلك الحين مقسمًا إلى ثلاثة مستويات: التعليم العالي، والتعليم الثانوي، والتعليم الابتدائي. كان التعليم العالي والتعليم الثانوي يُداروفق قوانين وأنظمة فرنسا الأم، بينما ظل التعليم الابتدائي خاضعًا لنظام استثنائي، ومن أجل تطبيق التشريع الفرنسي بصورة كاملة في الجزائر صدر.

***- مرسوم بتاريخ 15 أغسطس 1875م:** نظم بشكل نهائي هيكلة التعليم العام في المستعمرة. وحدد المرسوم أبرز أحكامه فيما يلي:

1. تشكيل واختصاصات المجلس الأكاديمي الذي يعقد جلساته في الجزائر تحت رئاسة المدير.
2. إنشاء المجالس الإقليمية للتعليم العام وتحديد تركيبها.
3. معادلة رواتب الأساتذة والموظفين التربويين مع نظرائهم في فرنسا، مع منحهم علاوة استيطانية إضافية [1].

كما نص هذا القانون على مجانية التعليم الابتدائي في المدارس العربية -الفرنسية بالمناطق العسكرية وتضمن الكتابة بالفرنسية، وكان هذا التعليم إجباريا فقط على الأطفال الأوروبيين في كل عمالات الجزائر، وكان يعرف تأطيرا حيث يوجد مراقب عام للتعليم ومراقبون ابتدائيين، وفي كل بلدية مدرسة واحدة عمومية وتخص البنات والبنين أعمارهم ما بين السادسة والثالثة عشر، ولم يكن تعليم أبناء الأهالي في المدارس العمومية إجباريا [2].

***- مرسوم 16 فيفري 1876م:** عكس الطابع السياسي والفرنسي لهذه المدارس بتكوين مرشحين للمهام الدينية والقضائية والتعليمية، كما اعتبر هذا المرسوم إلى جانب نظام 7 مارس 1877 المدارس الإسلامية مدارس عليا للقانون الإسلامي، تتكون كل مدرسة من ستة أساتذة (3 فرنسيين و3 مسلمين) ومدة الدراسة ومدة التكوين ثلاث سنوات للطلاب لا تقل أعمارهم عن 17 سنة، وأسند التعليم لمدراء فرنسيين، وشملت برامج هذه المدارس الإسلامية كما نصت عليه المادة الرابعة من المرسوم تعليم اللغة الفرنسية، التاريخ والجغرافيا والحساب والقانون الفرنسي والقانون المدني والقانون الجنائي والإداري وتعليم اللغة العربية وآدابها وعلم التوحيد والقانون الإسلامي. ويتخرج الطالب من هذه المدارس بشهادة الدراسات الإسلامية Brevet d'études Musulmanes [3].

---

[1]-Eugène. Fourmestraux, L'instruction publique en Algérie (1830-1880), Challamel Aine, Éditeur, Librairie Algérienne Et Coloniale, Paris, 1880, P15.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 128 – 130.

[3]- حنيفي هلايلي، المستعربون الفرنسيون في مدرسة تلمسان الرسمية ما بين 1850 - 1962م، دراسة في المسارات والتوجهات الاستعمارية والاستشراقية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، مج 12، العدد 13، ديسمبر 2017، ص ص 44 - 45 .

*- **قانون 1879م:** تأسست من خلاله أربع مدارس عليا وهي: الآداب والحقوق والعلوم والطب، ولكن هذه الأخيرة سبق وأن نشأت متعثرة في ثكنة عسكرية سنة 1857م، وكانت هذه المدارس نواة للجامعة الجزائرية التي أسست في خدمة الاستعمار سنة 1909م. فالأدب تحول لوكر للاستشراق، والحقوق بؤرة لسيطرة القانون الفرنسي على الشريعة الإسلامية [1].

*- **قانون 9 نوفمبر 1881م:** الذي نص على إنشاء 8 مدارس فرنسية في منطقة القبائل [2]

لتثبيت سياسة التعليم المزدوج، التي لقيت معارضة شديدة من طرف المستوطنين الذين رفضوا تعلم أبنائهم مع أبناء الجزائريين داخل مدرسة واحدة، بالإضافة إلى تخوف الجزائريين من هذا التعليم لأنه كان تحت إشراف رجال الدين المسيحيين، وبالتالي كان الإقبال عليه ضئيل جدا [3]

*- **قانون 28 مارس 1882م**: القاضي بتعديلات تخص تنظيم التعليم الابتدائي الفرنسي، والذي حاول بعض الجمهوريين المؤيدين لتعليم الجزائريين بتطبيق بعض ما جاء فيه في الجزائر[4]

تمثل سنة 1880م التاريخ الفعلي لتنظيم تعليم خاص بالجزائريين، ويعتبر مرسوم 13 فيفري 1883م مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر الثقافي والتعليمي.

*- **قانون 13 فيفري 1883م:** الذي نص على جعل التعليم الرسمي في الجزائر كله تعليم فرنسي خالص في اللغة والمناهج والوسائل والتوجه، ويتضمن هذا القانون إنشاء نوعين من المدارس التعليمية إحداهما خاصة بأبناء الأوربيين المستوطنين بامتيازاته وخصوصياته الرفيعة، وليكون المستوى التعليمي الأول في الجزائر، أما النوع الثاني خاص بأبناء الجزائريين (الأهالي - لانديجان)، الذي استبعدت عنه ثقافته ولغته وحضارته العربية الإسلامية [5]، ومما جاء فيه من مواد متعلقة بتعليم الجزائريين: أن تلزم البلديات بتأسيس مدرسة أو مدارس مجانية للأطفال الأوربيين والأهالي على حد سواء، وإحداث كتب خاصة بالتعليم الأهلي، وأن يثبت مبدأ إجبارية التعليم وإلزاميته إحداث شهادة خاصة، هي شهادة الدراسات الأهلية[6].

---

[1] - علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 711 .

- [2]جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاحتلال 1830 – 1944، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 ، ص. 107.

[3] - آسيا بلحسين رحوي، المرجع السابق، ص 62.

-[4] نفسه، ص 65.

[5]- أحمد عيساوي، واقع التربية والتعليم في الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة الثانية عشر، العدد الخمسون، دبي، الإمارات العربية المتحدة، جويلية 2005، ص 48 .

[6]- حنيفي هلايلي، واقع الحياة الثقافية في منطقة سيدي بلعباس من خلال أعلامها المصلحين، مجلة الحوار المتوسطي، ع 5، مارس 2013، ص ص 145 – 146 .

*- **قانون 30 أكتوبر 1886م:** والذي نص على أن تخضع المدارس الخاصة المسلمة (مساجد وزوايا) أو اليهودية (Midraschim) لرقابة وتفتيش السلطات المنصوص عليها تمامًا كما في المدارس الخاصة في فرنسا، ولا يجوز افتتاح أي مدرسة خاصة دون موافقة رئيس البلدية أو المسؤول الإداري أو قائد الدائرة، ويمكن إغلاقها بقرار من الحاكم العام، ولا يمكن لأي معلم مسلم أو يهودي إدارة مدرسة خاصة إلا بعد تصريح رسمي مصحوب بإجراءات دقيقة، ويمكن سحب هذا التصريح في أي وقت، في أي بلدية تخضع لواجب التعليم الإلزامي، حيث توجد مدرسة ابتدائية عمومية للبنين على بعد لا يتجاوز 3 كيلومترات و40 دقيقة سيرًا على الأقدام، لا يجوز للمدارس الخاصة استقبال الأطفال من 6 إلى 12 عامًا خلال دوام المدرسة العمومية [1].

***-المرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1887م:** ونصت المادة الأولى: يُطبَّق في الجزائر جميع القوانين المتعلقة بشهادات الكفاءة، والمجانية، والإلزامية، واللائكية، وبناء المدارس، وفقًا للشروط المنصوص عليها وهي:

-يجب أن تكون كل بلدية كاملة الصلاحيات أو مختلطة مزوّدة بمدرسة ابتدائية عمومية واحدة على الأقل.

- إنشاء أي مدرسة جديدة أو فتح أي منصب تعليمي جديد يتطلب موافقة الحاكم العام.

- تقع نفقات بناء وتجهيز المدارس على عاتق البلديات، مع إمكانية مساهمة الدولة، كما هو الحال في فرنسا.

- تُعدّ التعليم الابتدائي إلزاميًا للأطفال في سنّ التمدرس من كلا الجنسين، بغض النظر عن جنسية الوالدين، غير أن الإلزام لا يُطبق على السكان الأصليين المسلمين إلا بقرارات خاصة من الحاكم العام.

- تُفتح جميع المدارس الابتدائية العمومية في وجه الأطفال الأهالي، باستثناء المدارس المختلطة.

- تقع نفقات منح الدعم المدرسي، والملابس، والأدوات، والتدريب المهني للتلاميذ الأهالي الأكثر انتظامًا واستحقاقًا على صناديق المدارس.

- يُكلّف مفتشون أوليون أو مندوبون معينون من قبل الوزير بمهمة التفتيش والإشراف على المدارس الأهالي تحت سلطة المدير الأكاديمي، مع وجود مفتش واحد فقط لهذا الغرض حاليًا [2].

*- **المرسوم الصادر في 9 ديسمبر 1887م:** ينص على أن يُقدّم التعليم الابتدائي للسكان الأصليين في:

- **المدارس الابتدائية العمومية:** بمختلف درجاتها.

---

[1]- Pierre. Leyssenne, L'enseignement primaire en Algérie, Imprimerie Nationale, Paris, 1889, P23.

[2]- Pierre. Leyssenne, Op. Cit, PP 05 – 06 .

- **المدارس الخاصة:** داخل مراكز تجمع السكان الأصليين، والتي تشمل: المدارس العادية (Écoles ordinaires;)، والمدارس الرئيسية أو المركزية (Écoles principales ou du centre)، والمدارس التحضيرية أو الفرعية (Ecoles préparatoires ou de section)، المدارس الطفولية (Écoles enfantines) . كما يمكن إنشاء مدارس يدوية للتعلّم المهني للأهالي وفق القانون الصادر في 11 ديسمبر 1880م[1] .

- **المدارس الرئيسية:** تُنشأ فقط في المراكز السكانية الكبرى البعيدة عن القرى الأوروبية، تحت إدارة مديرين فرنسيين يشرفون على ست فصول على الأقل، ويتم منح صفة المدرسة الرئيسية بقرار من الحاكم العام بعد استشارة المجلس الولائي واقتراح المدير الأكاديمي، المدارس الرئيسية الحالية :**تقرت، الوادي، غرداية**.

- المدارس الطفولية مخصصة للأطفال من 4 إلى 7 سنوات للبنين، و4 إلى 8 سنوات للبنات، وتدار من معلمات أو مراقبات فرنسيات أو أهليات.

- تخضع المدارس الأهالي العمومية لـ رقابة الحاكم العام للحفاظ على النظام العام، مع استبدال أي معلم موقوف فورًا من قبل المدير الأكاديمي.

- تُمنح منح عائلية أو إعاشية قدرها 400 فرنك للتلاميذ الأهالي الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية المرتبطين بالمدارس العمومية لممارسة التدريب العملي واستكمال التعليم [2].

***- المرسوم الصادر في 1892/10/18م:** صدر عن الحاكم العام بشأن "التعليم العام والخاص للسكان الأصليين في الجزائر": المدارس الخاصة المسلمة المسماة المدارس القرآنية، المدارس، الزوايا، والمدارس الدينية (المدارس العلمية)، وكذلك المدارس اليهودية المسماة مدراشيم، تخضع لرقابة السلطات المذكورة في قانون 10/30/ 1886م [3]، والقاضي بوجوب الحصول على رخصة لفتح مدرسة عربية لتدريس اللغة العربية والدين الإسلامي[4] ، وفرض قيود وشروط جديدة على الراغبين في فتح هذه المدارس والكتاتيب القرآنية ولا يتم الالتحاق بهذه الأخيرة إلاّ بعد انتهاء الدوام في المدارس الشرعية الحكومية [5] ، وأيضا ينص على إصلاحات تعليم الأهالي والتأكيد على ضرورة أن يلبي المؤدبون في المدارس القرآنية(الكتاتيب) شروط

---

[1]- Pierre. Leyssenne, Op. Cit, P19.

[2]- Op. Cit, PP 20 - 22.

[3] - Kamel Kateb, Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale, Insaniyat n°s 25-26 , juillet – décembre 2004, P 79.

[4]- أحمد عيساوي، المرجع السابق، ص 49 .

[5]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 193 .

الصحة، وهذا الأمر مهم لا جدال فيه، ولكن الذي يلفت النظر في هذا القانون هو الاشتراط عليهم عدم استعمال وظائفهم لتعليم أمور أخرى غير القرآن ويقصد (الأمور المضادة للأمن العام) [1] ، وأيضا إجبارية تسجيل الأطفال الذين هم في سن التمدرس بالمدارس العمومية، ومعاقبة الآباء الذين يمنعون أبنائهم من التعليم[2]، كما جاء تلبية لرغبة الكولون والتي نفسها نادت بها الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين وذلك بإعطاء التعليم طابع تطبيقي الفلاحي دون التعمق في الفرنسية وذلك لأنهم يريدون فلاحين وعمال لخدمتهم بأرخص الأثمان [3].

*- **قانون** مرسوم **23 جويلية 1895م:** جاء لإصلاح المدارس الإسلامية الحكومية، حيث أنه أعطى الأولوية وكامل الصلاحيات للدراسات الفرنسية وذلك على حساب المواد العربية، لكن المدارس بقيت كسابق عهدها رغم المرسوم [4]، ونص على إنشاء قسم عالي في مدرسة الجزائر فقط، كما نص أيضا على تدريس اللغة والعرف الزواوي في مدرسة الجزائر فقط [5].

*- **قانون 21 ديسمبر 1897م:** الذي نص على معاقبة الآباء الذين يرفضون تسجيل أبنائهم في المدارس الفرنسة [6].

2- القوانين الفرنسية الصادرة في القرن 20م:

*- **قانون 14 ماي 1903م:** والذي نص على منع الدروس التكميلية المرفقة ببعض المدارس لأهلية [7]، وقد صرح الحاكم العام للجزائر شارل جونار في اجتماع 4 نوفمبر 1903م بالقول: {{ لقد قدمنا الشيء الكثير لتعليم الأهالي ولم نبذل ما ينبغي من مجهود، ومن المهم أن نقدم للأهالي التعليم الأنسب لحاجياتهم ولاستعداداتهم، وتوجيه تعليم الأهالي صوب اتجاه مهني، حسب المعطيات العلمية التي كثيرا ما تفلت من الاعتبار}}.[8]

*- **قانون 24 ديسمبر 1904م:** يقضي بعدم السّماح لأي معلم بفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة، أو الضباط العسكريين في المناطق الخاضعة للحكم العسكري، ويشترط منح الرخصة الالتزام بما يلي:

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص 53

[2]- أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920-1954، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2016 /2017، ص 144.

[3]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 159.

[4]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص 200.

[5]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص 386.

[6]- أحمد بن داود، المرجع السابق، ص 145.

[7]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج 2، دار رائد للكتاب، 2007 م، ص 545.

[8]- نفسه، ص 682.

-اقتصار التعليم على تحفيظ القرآن الكريم دون غيره.
-أن لا يقوم بشرح آياته وخاصة التي تتحدث عن الجهاد.
-عدم القيام بتدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها.
-أن يكون مخلصا للإدارة الاستعمارية ويخضع لأوامرها مهما كان شأنها.
- يحضر على هذه المدارس أن تستقبل الأولاد الذين هم في سن الدراسة أثناء ساعات التعليم في المدارس الفرنسية حتى ولو كان ذلك في القرى التي تبعد عنها أكثر من ثلاث كيلومترات [1].

***- قانون 18 مارس 1905م:** الذي أصدره الحاكم العام جونار، والذي نص على تنظيم سير المدارس الإسلامية وأهم ما جاء في هذا القانون: ينقسم طلاب هذه المدارس إلى ممنوحين وتلاميذ أحرار، ويقبل التلاميذ بعد إجراء مسابقة للأهالي الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية والبالغين من العمر ما بين 15 و20 سنة، يعين الحاكم العام المدرسين باقتراح من مدير التربية، يسير كل مدرسة أحد الأساتذة من جنسية فرنسية [2].

***- قرار 06 ماي 1905م:** أصدره الحاكم العام جونار بمناسبة انعقاد المؤتمر 14 للمستشرقين بالجزائر والذي نص على تنظيم التعليم المسجدي وتوسيعه، ووضع الرقابة على الدروس في أيدي مدراء المدارس الشرعية، وهم بالطبع مستشرقون فرنسيون يخدمون الإدارة قبل خدمتهم لمهنة التعليم أو فائدة الجزائريين منه [3]. كما صدرت قرارات وزارية في الفترة بين 04 جانفي و22 ديسمبر 1905م، وذلك لتسهيل الحصول على شهادة أهلية في اللغة العربية، وبهذا يتم مضاعفة معامل إتقان اللغة العربية الدارجة، وأيضا أصدرت سلسلة من القرارات لتأسيس شهادات الكفاءة لتعليم اللغة العربية الدارجة بمستويات مختلفة في المدارس الابتدائية ومدارس تكوين المدرسين ومؤسسات التعليم الثانوي والمتوسط [4].

***- قانون 15 ديسمبر 1906م:** الذي أكد على مهام البلدية تجاه المدارس المتمثلة في صيانة المباني والأثاث المدرسي، وتوفير المواد الخام واللوازم المدرسية [5]، وبقدر ما عملت السلطات الاستعمارية على تطويق الدين الإسلامي وتحطيم كيانه فإنها عملت على تشجيع نشر الديانة المسيحية والحركات التبشيرية واستغلت صدور قانون 27 سبتمبر 1907م، الذي يقضي بفصل الدين عن الدولة بالجزائر أسوة بقانون 27 سبتمبر 1905م، الذي فصل بموجبه الدين عن الدولة بفرنسا [6].

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 60-61.

[2]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص ص 227-228.

[3]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص 67.

[4]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، ج 2، ص 539.

[5]- Décret du 15 décembre 1906, **bulletin de l'amicale des membres de l'enseignement des indigènes de l'Algérie**, 2em année, N02, 1907, p14

[6]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 67 .

قرار الحاكم العام 03 أفريل 1908م: إصدار قرار يقضي بإنشاء قسم تجاري في مدرسة الجزائر[1].

***- قرار الحاكم العام 28 أفريل 1908م: ينص على** إنشاء في الجزائر لجنة لدراسة التعديلات الواجب إدخالها على المرسوم المؤرخ في 18 أكتوبر 1892 المتعلق بتعليم الأهالي [2].

***- قرار وزير التعليم العمومي والفنون الجميلة 15ماي 1908م:** القاضي بإنشاء مقاطعة تفتيش ثانية لتعليم الأهالي في مقاطعة قسنطينة وتوزيع مهام التفتيش بين المفتشين في تلك المنطقة[3].

***-مرسوم 30ماي 1908م:** يحدد مقدار التعويضات الممنوحة لمعلمي المدارس الابتدائية العمومية في الجنوب الجزائري، و(المدارس المدنية أو مدارس القيادة) في الجزائر[4] .

***- قرار الحاكم العام 17جويلية 1908م:** الذي يفوض الولاة والمحافظين والجنرالات القادة للفرق بصلاحية البت، نيابة عنه، في بعض القضايا الإدارية. [5]

***- مرسوم 22 ديسمبر 1908م:** يتعلق بشهادة الدراسة الخاصة بالتشريع الجزائري، والحقوق الإسلامية والعرفية للأهالي[6].

ويمكن القول أنّ الإدارة الفرنسية قد جعلت من النّظام التعليمي أهم أدوات تحقيق مشروعها وسياستها الاستعمارية، حيث أنّه بعدما قامت باستعمار الأرض وتهيئة الطريق جاء الدور على المدرسة للعمل من أجل استعمار الإنسان ونقله من نموذج ثقافي معين إلى نموذج ثقافي يختلف عنه تماما ولذلك كانت أهداف هذه المدرسة منذ البداية لخدمة هذا المشروع، ولعلّه أفضل من يتكلم عن هذه الأهداف هو المسؤول عن التعليم سنة 1908 في تصريح له بقوله: بأنه (ليس من الكرم والجود في شيء أن ترغب الجامعة في نشر العلم في القبائل بل دعونا نقولها كلمة صريحة ونطلقها داوية، إن ذلك في صالح فرنسا وحدها وهو ما نضعه دوما نصب أعيننا وقد أضفن إلى تعليمنا طابعا خاصا، كما ساعد مدرسينا على اتباع طريقهم ووسائلهم الخاصة، كما أضفن في الوقت نفسه على برامجنا طابعها الراهن وأنه لمن الأهمية بالمكان أن نبث في أدهان الأهالي فكرة رفيعة ونقية عن وطننا وذلك بتلقين تلميذنا دروسا عن عظمة فرنسا {...} إن المدرسة الأهلية في شكلها الراهن وبعملها المزدوج، ليست أداة تجديد فحسب بل

---

[1] - Robert. Estoublon, Adolphe. Lefébure, Code de l'Algérie annoté, Supplément année 1908, Adolph Jourdan, Imprimeur Libraire Editeur, ALGER, 1909, P 270
[2] - Robert. Estoublon, Adolphe. Lefébure, Op. Cit, P 281.
[3] - Idem, P 286.
[4] - Idem, P 290.
[5] - Idem, P 302
[6] - Idem, P 348.

هي على وجه الخصوص أداة سلطة وسلطان ووسيلة نفوذ وسطوة وستخلق من رعيانا عضوا مفيدا جدا وساعدا مخلصا لفرنسا) [1].

***- قرار وزاري 07 مارس 1913م:** أصدر وزير التعليم العام قرارا ينص على تعديل قرار 23 جويلية 1906م، والمتعلق بشهادة الكفاءة لتدريس اللغة العربية في المدارس العادية [2].

***- مرسوم 19 مارس 1913م:** ينص على إنشاء كرسي للغة العربية الحديثة في كلية الآداب بجامعة الجزائر[3].

***- قرار 06 جوان 1917م:** الذي أكد على إجبارية التعليم الابتدائي بالنسبة لأطفال الجزائريين الذين يبلغون سن الدراسة ويوجد في دائرة لا تبعد أكثر من 3كلم عن المدارس الأهلية، ويبدو أن هذا التدبير كان فعالا، بحيث بلغ عدد التلاميذ المسجلين في المدارس أقصاه 49.071 في سنة 1917 - 1918م [4].

***- قانون 16 فيفري 1933م:** الذي نص على حرمان رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ووعاظها والأئمة من الوعظ داخل المساجد [5]، وتم على هذا الأساس إغلاق العديد من المدارس نذكر منها غلق دار الحديث بتلمسان الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1937م، لكن أمر الغلق لم يشمل إلا القاعات المخصصة للتعليم [6].

***- قرار 08 مارس 1938م:** أصدر وزير المعارف الفرنسية قراراً ينص على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر ويمنع تبعا لذلك تعليمها في المدارس [7]، واشترط وجوب حصول المعلمين وهيئات التعليم العربي الحر على رخصة من الإدارة الفرنسية، كما وضع شروط للحصول على هذه الرخصة التي لم تكن تمنح إلا للنادر من المعلمين، وذلك بعد التأكد من شخصية المعلم وولاءه للحكومة، والمخالف لهذا القانون يعاقب طبقا للترتيبات والعقوبات المتمثلة في الغرامة والحبس وإغلاق المدرسة [8].

---

[1]- بسام العسلي، عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس، الجزائر، 1983، ص 34 .

[2] - Robert. Estoublon, Adolphe. Lefébure, Code de l'Algérie annoté, Supplément année 1913, Adolph Jourdan, Imprimeur Libraire Editeur, ALGER, 1914, P 967.

[3] - Op. Cit, P 969.

[4]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 2، المرجع السابق، ص 568 .

[5]- أحمد عيساوي، المرجع السابق، ص 50.

[6]- أحمد بن داود، المرجع السابق، ص 184.

[7]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 61.

[8] - أحمد بن داود، المرجع السابق، ص 183.

***- قانون 6 أوت 1943م:** ينص على فتح المدارس الحرة الإسلامية ذات الصبغة الدينية، وذلك بناءً على قانون لجنة التحرير القومي الفرنسي [1].

***- قانون 7 مارس 1944م:** والذي نص لأول مرة بوضوح على أن جميع الأطفال الجزائريين الذين بلغوا سن التمدرس يحق لهم تعلم اللغة الفرنسية في المدارس[2].

***- قانون 27 نوفمبر 1944م:** الخاص بسير التعليم الحر بالجزائر وخطط فيه لفتح أزيد من 20.000 قسم على امتداد 20 سنة [3].

***- قرار 22 جويلية 1945م:** يفرض على معلمي اللغة العربية في المدارس التي سمح بإنشائها معرفة اللغة الفرنسية كشرط أساسي لتوظيفهم، وكان الهدف من ذلك القضاء على التعليم العربي وتحطيم كيانه لأنها تعلم أن أغلب هؤلاء المعلمين لا يحسنون الفرنسية أصلا

***- قانون 20 سبتمبر 1947م:** الذي نص على الاعتراف باللغة العربية وتدريسها إلى جانب الفرنسية لكن بصفة محدودة، إلا أن الإدارة الفرنسية لم تطبق ذلك فحصرت تعليمها في تدريس القواعد العامة الأولية، وفي خارج أوقات الدراسة العادية [4].

***- نداء 05 مارس 1954 م:** وهو نداء طالب من خلاله مفتشوا التعليم الابتدائي بإلغاء تعليم اللغة العربية إجباريا في المرحلة الابتدائية، لأن ذلك سيؤدي في نظرهم إلى تعريب البلاد (وكأنها كانت فرنسية في الأصل)، وفي هذا النداء تم تقسيم للغة العربية إلى فئات ثلاثة وهي:

أ/ اللغة العامية: وأهميتها لا تتعدى كونها لهجة محلية.

ب/ العربية الفصحى: وهي لغة ميتة.

ج/ العربية الحديثة: وهي لغة أجنبية عن البلاد.

هذه هي حال العربية في عهد الاحتلال، وكان من المفروض أن تفتح الأبواب للنشء الجزائري ليتعلم الفرنسية ما دام قد حرم من لغته القومية، ولكن الاستعمار ضيق عليهم حتى في تعلم الفرنسية لأن هدفه هو: " التجهيل وحرمان العقل من التنور"، ولو كان بلغة غير وطنية [5].

2- انعكاسات التشريعات التعليمية على الجزائريين (1870 – 1940)

*- التحولات البنيوية للمؤسسات التعليمية والمستوى التعليمي

---

[1]- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، (عيون البصائر)، ج3، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 236 .

[2] - عمار هلاّل، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830- 1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 64 .

[3]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 2، المرجع السابق، ص 871 .

[4] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 61.

[5] - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 61.

تميزت السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة في الجزائر بطابع الاستغلال وذلك من أجل السيطرة على المجتمع الجزائري وإخراجه من هويته الإسلامية، فكان تحطيم الكيان العربي الإسلامي في الجزائر من أولوياته القصوى.

لقد انتهج الاستعمار الفرنسي سياسة تجهيل الأهالي وذلك بهدم وغلق المؤسسات الدينية (المساجد، الزوايا، المدارس)، كما أنهم قاموا بإلحاق الجزائريين بالمؤسسات التعليمية فرنسية [1]، لذلك قضى المستعمر على كل أشكال التعليم في الجزائر وحاول القضاء على الدين واللغة العربية وبالتالي كان سببا في تجهيل الجزائريين، وقناعتهم بضرورة تعليم الجزائريين لم يكن حبا في الشعب الجزائري بل لترسيخ الوجود الفرنسي في الجزائر[2] .

وقد أصدر المجلس الأعلى للمعمرين قرارا نص على: "أن فتح المدارس للأهالي يعرض البلاد لخطر حقيقي في الميدان المالي، وبناء على ذلك يطالب البرلمان بأن يعدل في قراره وذلك بفتح مدارس للأهالي" [3]. لقد كانت فرنسا تخاف من المتعلمين وذلك لأن التعليم سيفتح أمامهم مجالات واسعة سياسية كانت وثقافية [4]، ولم تهتم الإدارة الفرنسية بتطوير تعليم الجزائريين المسلمين حيث انتشرت بذلك الأمية بشكل كبير في أوساط الأطفال الجزائريين وظلت مرتفعة بنسبة كبيرة مع مطلع القرن العشرين [5].

كما عبر الزعيم المصري محمد فريد أثناء زيارته للجزائر عام 1901م عن الوضع المزري الذي مر به المجتمع الجزائري بقوله: "إن حالة التعليم في الجزائر سيئة جدا، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل العربية في جميع المعاملات، بل ربما تندرس العربية بالمرة مع مرور الزمن، فلا الحكومة تسعى في حفظها، ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس...، وأصبحت اللغة الفرنسية هي لغة التخاطب في العواصم مثل: وهران، قسنطينة، عنابة وغيرها " [6].

فالإدارة الاستعمارية استغلت مختلف التشريعات وذلك لفرض سيطرتها ووضع نظام تربوي يخدم مصالحها، فعملت على إصدار قرار في 18 أكتوبر 1892م، والذي أوجب الحصول على رخصة لفتح

---

[1]- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبداية الاستعمار 1827-1871، مجلد 1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 47.

[2]- أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1992، ص ص 60-62.

[3]- عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 196.

[4]- تركي رابح عمامرة، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931- 1956، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975. ص 145.

[5]-ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918 – 1939)، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001 ، ص 78.

[6]- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص 64.

مدرسة عربية [1]، كما أتبع بقانون 24 ديسمبر 1904م القاضي بعدم السّماح لأي معلم بفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة، ولم يكتفي بذلك بل ضيق عليهم حتى في تعلم الفرنسية لأن هدفه هو: " التجهيل وحرمان العقل من التنور"، ولو كان بلغة غير وطنية [2].

وإلى جانب سياسات مكافحة تعليم اللغة العربية بمختلف الأشكال، كان الاستعمار الفرنسي يرافقها بسياسات الفرض الإجباري للتعليم الفرنسي على بعض الأهالي الجزائريين بغية تكوين نخبة من الجزائريين ذات ثقافة فرنسية، وهو ما أطلق عليهم فيما بعد "النخبة المفرنسة"، أو "الطبقة المتغربة"، وبذلك ربطت فرنسا سياسة التعليم الفرنسي في الجزائر بسياستها الاستعمارية ومشاريعها الاستيطانية بتكوين متعلمين مرشحين لمناصب دينية كالإفتاء والقضاء، وللتعيين في الوظائف ككتبة وأئمة ومعلمين، فانعكست هذه الوضعية سلبا على أطفال الجزائر.[3]

وقد تراجع عدد المؤسسات التعليمية كما تناقص عدد التلاميذ الجزائريين خاصة مع نهاية القرن 19م وبداية القرن العشرين إلى مستويات قياسية، بفعل التشريعات والقوانين وبفعل معارضة المعمرين لتعليم الجزائريين، وتضييق الحكومة الفرنسية على الجزائريين حتى في تعلم اللغة الفرنسية [4].

وواضح هنا أن هذه السياسة كان غرضها تهميش الفرد الجزائري ومجتمعه وإذلاله، لأن المستوطن الأوروبي في الجزائر كان المحور الأساس الذي تدور حوله السياسة التعليمية الاستعمارية، حيث عملت على تلبية حاجاته، وفي هذا الاتجاه جاءت برامج التعليم في هذه المدرسة موضوعة بشكل يجعل الإنسان الجزائري يتطور في محيط عقيم ثقافيا وعلميا لا يزيد شيئا من شأنه، وإذا نظرنا إلى أولئك الذين ارتضاهم الكولون إلى جانبهم في هذه المدرسة لا تتعدى نسبتهم حتى بداية القرن العشرين 3,8 %، بينما بلغت نسبة الأوروبيين 84 %، وهو فرق يترجم سياسة الإقصاء العنصرية، التي قسمت التعليم الموجود بأرض الجزائر إلى قسمين بينهما فرق شاسع، تعليم للأوروبيين عامة، منتشر انتشارا واسعا في المدن والقرى التي يقطنها هذا العنصر، وهو إجباري على العموم، وتعليم للمسلمين تؤمه أعداد محدودة من أبناء المسلمين الذين حالفهم الحظ وساقهم البخت إلى هذا النوع من التعليم، ومردّ هذه القلة هو عزوف الجزائريين عن إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية خشية تنصيرهم [5].

---

[1]- أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج2 ، المرجع السابق، ص 62.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ...، المرجع السابق، ص ص 60-61.

[3] -عماد لبيد، المحاولات الفرنسية لطمس الهوية الجزائرية إبان الاحتلال (1830-1962)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 05، السداسي الأول 2015. ص 11.

[4]- عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، طبع ونشر مكتبة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965، ص ص 218 – 219.

[5]- أحمد بالعجال، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر (السياسة التعليمية أنموذجا)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 19، ديسمبر 2018، ص ص 186 – 187.

ويمكن القول بأنه رغم تعطش الجزائريين للعلوم وأصناف الثقافة، ورغم أنهم يريدون التعليم في المدارس الفرنسية التي كانت تقدم له جرعات صغيرة، إلا أن الحقيقة المؤكدة هي أن كل المشاريع الثقافية لم يكن القصد منها الرفع من المستوى للجزائريين بل على العكس هو محاولة لتثبيت السيطرة الاستعمارية على الجزائر، فالمدرسة الفرنسية الابتدائية التي تعتبر في فرنسا أساس الجمهورية هي أساس السيطرة في الجزائر [1].

***- النتائج الثقافية والاجتماعية للتشريعات التعليمية:**

انعكست التشريعات التعليمية على المجتمع الجزائري وتجلت في مظاهر متعددة، أبرزها إفراغ المواطن الجزائري من انتمائه القومي، فإجبارية التعليم- نظريا – كانت محاطة بتحفظات أخرى، يجري الحرص فيها على ألا يتاح التعليم الجاد بعد المرحلة الابتدائية، إلا لمن لاحت فيه بوادر استعداد لحب فرنسا ونبذ مجتمعه العربي المسلم، ووطنه بتاريخه العربي الإسلامي. وكان من نتائج التشريعات والسياسة التعليمية ميلاد تيار الولاء للاحتلال الفرنسي، هذا التيار هو خلاصة جهود الاحتلال في شراء الذمم، وتحييد المواقف كما في عملية الصهر في الفكر الإيديولوجي الاستعماري، والثقافة الفرنسية شكلا وروحا. ويمكن تصنيف هذا التيار في ثلاث أجنحة، أسهمت بنسب مختلفة في التمكين للاحتلال الفرنسي، بعدما اصطنعها اصطناعا، أو روضها أو كونها في مؤسساته التعليمية، فتشبثت به، لتشبعها بثقافته، أو طمعا في إنعامه، وهو الطمع الذي لم يبرح النوازع الشخصية، إشباعا للأهواء الخاصة للأفراد، وطموحتهم السياسية، والاجتماعية، حبا في الوجاهة، وما يترتب عنها من مغانم جمة، في كنف السيادة الفرنسية، فكان لهذا التيار إسهامه التدميري، سواء بمشايعته المعلنة أو المستترة للاحتلال، أو في صمته على الأذى يلحق لغة الأمة نفسها وعقيدتها [2].

أسهمت السياسة الاستعمارية التعليمية في خلق وضعية اجتماعية ونفسية أفقدت بعض الجزائريين ذلك الرباط الذي كان يشدهم إلى وطنهم رغم مرارة الواقع، فلجأوا إلى الهجرة إلى الخارج نحو البلدان المجاورة أو المشرق العربي، فرارا بدينهم وحفاظا على لغتهم، وفرارا من الواقع ويأسا من الحياة في الجزائر في ظل سيطرة المستعمر، إن هذه الهجرات قللت من المدرسين ولم يبق تقريبا في الجزائر إلا من لا ينفع وجوده أو يضر، لضعف مكانتهم العلمية والسياسية، أو من الذين رضوا بهذا القدر المحتوم، وهكذا

---

[1]- حنيفي هلايلي، واقع الحياة الثقافية في منطقة سيدي بلعباس من خلال أعلامها المصلحين، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 05، مارس 2013، ص 146 .

[2]- عمر بن قينة، المشكلة الثقافية في الجزائر (التفاعلات والنتائج)، المرجع السابق، ص ص 25، 30.

أصيب النشاط التعليمي بنوع من السكون والانطواء، وأصبحت الزاوية التي كانت مركز قيادة سياسية ودينية مكان تلقين لمبادئ الدين تكتفي بشرح الكتب القديمة، وتعليم الناس ما ينفعهم في دار الآخرة، كما أن المساجد التي كانت مراكز علم ونور قد تحولت إلى أماكن عادية تؤدي فيها صلاة لا تنهي عن الفحشاء والمنكر، وأصبحت الصلاة مجرد شعيرة يقوم بها إمام موظف يؤدي الواجب، ويكون باستمرار محروسا لكي لا يثير قضايا سياسية واجتماعية تهم المصلين،[1].

وقد أعلن الفرنسيون منذ البداية، على لسان قادتهم، أن هدفهم هو "تمدين" الجزائريين "المتوحشين" أو نصف المتمدين، وأن لهم رسالة حضارية يؤدونها، تتمثل في إحلال النظم الفرنسية محل النظم الإسلامية القائمة، وجعل اللغة الفرنسية هي لغة السيادة. ومن ثمة كان هدفهم هو الوصول إلى نقطة الاندماج، حين يصبح المجتمع الجزائري مجتمعاً متفرنساً لغةً ودیناً ونظماً، وقد تضافرت الجهود لتحقيق هذا الهدف: فالعسكريون كانوا يحطمون المقاومة حيثما وجدت وفي جميع أشكالها، والمدنيون كانوا يحطمون النظم والمؤسسات القائمة من أوقاف وتعليم وقضاء، وحتى المعالم كالمساجد والزوايا والجبانات. ومن جهتهم، كان رجال الدين يسترجعون الكنيسة الكاثوليكية التي كانت قائمة قبل الإسلام، ويعملون على أن يتخلى الجزائريون عن دينهم وهويتهم، وكان رجالُ الاستشراقِ والاستغرابِ يتعاونونَ على تحطيمِ اللغةِ العربيةِ بإهمالِها، وإحياءِ العاميات واللهجاتِ المحليةِ، وتدريسِ كل ذلك باللغة الفرنسية، وتربية الجزائريين المتصلين بهم على هذه الفكرةِ، وهذا المَخطَّط الاندماجي الفرنسي، تجسد في إنشاء نواة تكون هي الوسيلةَ إلى تحقيق هدفهم، ومن الممكنِ تسميتُها بنواة الاستغراب والاندماج والتفرنُسِ [2].

والتي كانت أكثر خطرا وكانت وبالا حقاً على الجزائر بدعوتها ومواقفها. وقد بدأت ملامحُها في البروز مع مطلع القرن العشرين، وهي الفئة ذات التكوين الفرنسي، والحياة الاجتماعية الفرنسية، لغةً وأفكاراً وثقافةً عموماً. بدأت التعبير عن نفسها عبر جماعة «الشبان الجزائريين» سنة 1911م، التي انحصر طموحها في المساواة بينها وبين الفرنسيين القاطنين أي المقيمين بالجزائر، مستغلةً في ذلك انتماءها الثقافي للغرب، وولاءها الأيديولوجي له، واعتماداً أيضاً على القوانين الفرنسية، القائمة واللاحقة، وفي مقدمتها قانون التجنيد الإجباري، كما أصدرت القوانين التي تسمح للجزائري بامتلاك الجنسية الفرنسية الفعلية في 1919م، مع شرط التخلي عن شخصيته الدينية الإسلامية، ومن أهم أقطاب هذا التيار (الدكتور ابن جلول) و(فرحات عباس) الذي عدل عن مواقفه الخاصة بفضل علاقته بالشيخ (عبد الحميد بن باديس) والحملة الفكرية التي خاضها رجال الفكر الوطني الإصلاحي العربي في وجه هذا التيار، وهي الحملة التي كان لها بعض الأثر الطبيعي في حماية المجتمع الجزائري، الذي أدرك مبكراً ما يحاول

[1]- محمد بن شوش، التعليم في الجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي (1830-1870)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007، ص ص 148-149.

[2]- أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ط1، ج 06، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1998، ص 197-198 .

هذا التيار -بتشجيع فرنسي- أن يجره إليه من التخلي عن هويته الثقافية الإسلامية العربية، التي صمد دفاعاً عنها نحو ثلاثة عشر قرناً، كي يحقق (الاندماجيون) مطامحهم ومطامعهم الخاصة التي تسمح لهم بالتوغل في المجتمع الفرنسي، متذرعين لذلك بما حازه (اليهود) في (الجزائر) من مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية بعد حصولهم على الجنسية الفرنسية [1].

وقد وقفت جمعية العلماء ضد هذا النوع من الاندماج، وكان لموقفها صدي واسع وعواقب كبيرة لصالح الحركة الوطنية. فعندما نفي فرحات عباس وجود آمة جزائرية أجابه ابن باديس بعبارات زعزعت من كانوا يعتقدون أن هذه الآمة قد اندثرت فعالاً، وبنوا على ذلك أوهام الاندماج في آمة أخرى. {{ثم إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي آمة بعيدة عن فرنسا كل البعد، في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها، وهي لا تريد أن تندمج}} [2].

الخاتمة:

ختاما لهذه الدراسة التي تناولنا فيها انعكاسات التشريع الفرنسي على الحياة التعليمية للجزائريين (1870 – 1940)، خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

*- أنّ التشريع الفرنسي بين 1870 و1940 لم يكن مجرد إطار قانوني لتنظيم التعليم، بل أداة استعمارية متكاملة لإعادة تشكيل الوعي الجزائري، فقد أدّى إلى تدهور التعليم العربي الإسلامي، وفرض نمط تعليمي فرنسي هدفه الإدماج الثقافي والسياسي.

*- أن تركيز التشريعات الفرنسية على الهيئات الرقابية حيال التعليم العمومي والعربي الحر، وبالأخص في قضية منح الرخص مما يدل على المخاوف التي تملكت السلطات الفرنسية إزاء الثقافة العربية الإسلامية. *- أن التشريعات الفرنسية أدت إلى تغيير جوهري في خريطة التعليم بالجزائر، حيث تراجع عدد المدارس القرآنية والزوايا نتيجة التضييق القانوني والمالي وتناقص في عدد طلبة العلم والمعلمين، وفي المقابل تم إنشاء مدارس فرنسية "مختلطة" تهدف إلى استقطاب أبناء الجزائريين ضمن منظومة التعليم الفرنسي، وفرض اللغة الفرنسية كلغة تعليم وحيدة، مع تقليص تدريس العربية إلى مادة ثانوية أو اختيارية.

[1]- عمر بن قينة، المرجع السابق، ص ص 34 – 35 .

[2]- أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج 06، المرجع السابق، ص 372 .

*- أن الإدارة الاستعمارية كانت تسعى من وراء التشريعات التعليمية إلى تحقيق غايات متعددة: نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين باعتبارهما رمزاً "للحضارة" في الخطاب الاستعماري، وإقصاء التعليم التقليدي العربي الإسلامي الذي كانت تديره الزوايا والمساجد، وإعداد نخبة موالية من المتعلمين الجزائريين لتشغل وظائف دنيا في الإدارة الاستعمارية.

*- أن التعليم كان وسيلة لفرض الهيمنة الثقافية وإنتاج تبعية فكرية دائمة، وهو ما تؤكده نصوص وزارة المستعمرات الفرنسية التي ربطت التعليم بـ"تدجين الأهالي"

إن السياسات التعليمية المختلفة للاستعمار أدت إلى تراجع مستوى التعليم، وتراجع عدد المتعلمين واستمرار الرفض الجزائري الواضح من خلال استمرار المقاومة الشعبية المسلحة.

*- أنّ هذه السياسة الفرنسية التعليمية وتشريعاتها، رغم قوتها، لم تفلح في القضاء على الهوية الجزائرية، التي استعادت قوتها مع ظهور التعليم الوطني في الأربعينيات.

ومن ثمّ، تبقى دراسة هذه المرحلة مفتاحاً لفهم العلاقة بين القانون والتعليم في مشروع الهيمنة الاستعمارية.

*- أن المدرسة لم تكن مجرد أداة للتحديث، بل كانت أداة للسلطة والسيطرة وخلق النفوذ، وصناعة الولاء :من خلال تكوين جيل من "الرعايا" الموالين لفرنسا، يرون فيها عظمةً ويخدمونها بوفاء

<u>قائمة المصادر والمراجع:</u>

***- المصادر:**

اللغة العربية:

[1]- الإبراهيمي محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، (عيون البصائر)، ج3، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

اللغة الفرنسية:

- Décret du 15 décembre 1906, **bulletin de l'amicale des membres de l'enseignement des indigènes de l'Algérie**, 2em année, N02, 1907.
- Estoublon. Robert, Lefébure. Adolphe, **Code de l'Algérie annoté**, Supplément année 1908, Adolph Jourdan, Imprimeur Libraire Editeur, ALGER, 1909.
- Estoublon. Robert, Lefébure. Adolphe, Code de l'Algérie annoté, Supplément année 1913, Adolph Jourdan, Imprimeur Libraire Editeur, ALGER, 1914.
- Fourmestraux. Eugène, L'instruction publique en Algérie (1830-1880), Challamel Aine, Éditeur, Librairie Algérienne Et Coloniale, Paris, 1880.
- Kateb Kamel, Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale, Insaniyat n°s 25-26 , juillet /décembre 2004.
- Maurice Poulard, l'enseignement pour les indigènes en Algérie, imprimerie administrative, Alger, 1910.

- Leyssenne. Pierre, L'enseignement primaire en Algérie, Imprimerie Nationale, Paris, 1889.

***- المراجع:**

الكتب:

- أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج01، تر: مسعود الحاج مسعود وأ. بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، ج 02، تر: مسعود الحاج مسعود وأ. بكلي ، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.
- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984.
- الصلابي علي محمد محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2015.
- الغربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- برفيليي غي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية 1888 -1962، تر: مسعود حاج مسعود، أ. بكلي، ع. بالعربي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- بن قينة عمر، المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبداية الاستعمار 1827-1871، مجلد 1، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الآمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
- داهش محمد علي، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، الدار العربية للموسوعات، بيروت-لبنان، 2014.
- دسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918 – 1939)، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001.

- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 - 1954، ج03، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1998.
- سعدالله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1992.
- سعدالله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ط1، ج 06، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1998.
- شريط عبد الله، الميلي محمد، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، طبع ونشر مكتبة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965.
- عبد الله شريط، محمد مبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- عمامرة تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاحتلال 1830 – 1944، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 .
- لعسلي بسام ا، عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس، الجزائر، 1983.
- هلاّل عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830- 1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

المجلات:

- بالعجال أحمد، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر (السياسة التعليمية أنموذجا)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 19، ديسمبر 2018.
- رحوي آسيا بلحسين، وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع 7، ديسمبر 2011.
- عيساوي أحمد، واقع التربية والتعليم في الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة الثانية عشر، العدد الخمسون، دبي، الإمارات العربية المتحدة، جويلية 2005.
- لبيد عماد، المحاولات الفرنسية لطمس الهوية الجزائرية إبان الاحتلال (1830-1962)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 05، السداسي الأول 2015.
- هلايلي حنيفي، المستعربون الفرنسيون في مدرسة تلمسان الرسمية ما بين 1850 - 1962م، دراسة في المسارات والتوجهات الاستعمارية والاستشراقية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، مج 12، العدد 13، ديسمبر 2017.
- هلايلي حنيفي، واقع الحياة الثقافية في منطقة سيدي بلعباس من خلال أعلامها المصلحين، مجلة الحوار المتوسطي، ع 5، مارس 2013.

الرسائل والأطروحات:

- بن داود أحمد، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920-1954، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2016/ 2017.
- بن شوش محمد، التعليم في الجزائر إبّان الاحتلال الفرنسي (1830-1870)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2007.
- بن موسى محمد، نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين على عهد الجمهورية الثالثة (1881 – 1912)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المعاصر، إشراف: سعيدي مزيان، المدرسة العليا للأساتذة (بوزريعة)، الجزائر، 2017 .